تقرير تحديد وفهم وتقييم مخاطر جرائم الإرهاب وتمويله

أولاً: المقدمة:

انطلاقاً من التزام جمعية سقيا الأهلية بتطبيق مبادئ الحوكمة والشفافية والامتثال، وحرصها على حماية مواردها المالية وأصولها ومشاريعها من أي استغلال غير مشروع، فقد تم إعداد هذا التقرير لتحديد وفهم وتقييم مخاطر جرائم الإرهاب وتمويله المرتبطة بأنشطتها، ووضع التدابير المناسبة للحد من تلك المخاطر بما يضمن سلامة أعمالها وتحقيق رسالتها في خدمة المجتمع.

ثانياً: أهداف التقرير:

- تحديد المخاطر المحتملة المتعلقة بجرائم الإرهاب وتمويله.
- تحليل وفهم مدى ارتباط تلك المخاطر بأنشطة الجمعية.
- تقييم مستوى المخاطر وفق احتمالية حدوثها وتأثيرها.
- وضع الضوابط والإجراءات الكفيلة بالحد منها.
- دعم اتخاذ القرار وتعزيز الرقابة الداخلية والامتثال.

ثالثاً: نطاق التقييم:

يشمل هذا التقييم جميع أنشطة الجمعية، ومن أبرزها:

- استقبال التبرعات والمنح والوقف والدعم المجتمعي.
- تنفيذ مشاريع سقيا المياه داخل المملكة.
- إنشاء وتشغيل وصيانة منصات وبرادات المياه.
- تشغيل صهاريج نقل المياه وتنفيذ برامج السقيا الميدانية.
- التعاقد مع الموردين والمقاولين والاستشاريين.
- إدارة المشاريع التشغيلية والاستثمارية التابعة للجمعية.
- إدارة المتطوعين والشركاء والجهات المنفذة.
- العمليات المالية والمشتريات والتحويلات البنكية.

رابعاً: منهجية التقييم:

تم تقييم المخاطر بناءً على:

- طبيعة أنشطة الجمعية ومجالات عملها.

- مصادر الإيرادات والتمويل.
- إجراءات المشتريات والصرف المالي.
- دورة المو افقات والصلاحيات الإدارية.
- أنظمة الرقابة الداخلية والمراجعة.
- أثر الخطر واحتمالية وقوعه.

خامساً: سجل المخاطر:

الخطر	مستوى الخطر	الإجراءات الوقائية
قبول تبرعات أو دعم من مصادر غير موثوقة	منخفض	الالتزام بالأنظمة والتعليمات المنظمة لقبول التبرعات، والتحقق من البيانات عند الحاجة.
إساءة استخدام أموال التبرعات أو توجيهها لغير الأغراض المخصصة	منخفض	ربط المصروفات بالمشاريع المعتمدة، واعتماد الصرف وفق الصلاحيات، والمراجعة المالية المستمرة.
التعاقد مع مورد أو مقاول غير مؤهل أو عالي المخاطر	منخفض	التحقق من السجلات النظامية، والمفاضلة بين العروض، واعتماد التعاقدات وفق الإجراءات المعتمدة.
استغلال مشاريع السقيا أو الصهاريج أو البرادات في أغراض غير مشروعة	منخفض	المتابعة الميدانية، وتوثيق التنفيذ، وربط المدفوعات بإنجاز الأعمال والتحقق من المستندات.
ضعف الوعي لدى الموظفين أو المتطوعين بمتطلبات الامتثال	متوسط	تنفيذ برامج تدريبية وتوعوية دورية ونشر السياسات الداخلية.
ضعف حفظ السجلات أو المستندات المؤيدة للعمليات	منخفض	تطبيق نظام للأرشفة وحفظ الوثائق المالية والإدارية و إتاحتها للمراجعة.

سادساً: الضوابط الرقابية المطبقة:

تعتمد الجمعية عدداً من الضوابط التي تسهم في الحد من المخاطر، ومن أهمها:

١. وجود سياسات مالية وإدارية ومشتريات معتمدة.
٢. تحديد الصلاحيات واعتماد العمليات المالية وفق التسلسل الإداري.
٣. الفصل بين مهام الطلب والاعتماد والتنفيذ والصرف كلما أمكن.
٤. توثيق العقود والفواتير وأوامر الشراء والمستندات المؤيدة.
٥. المتابعة الميدانية لمشاريع السقيا وإعداد تقارير تنفيذية.
٦. إجراء المراجعات الدورية على العمليات المالية والإدارية.
٧. تدريب الموظفين والمتطوعين على الالتزام بالأنظمة والسياسات ذات العلاقة.

سابعاً: نتائج التقييم:

استناداً إلى المراجعة الحالية، ترى الجمعية أن مستوى مخاطر جرائم الإرهاب وتمويله يقع ضمن المستوى المنخفض، نظراً لطبيعة أنشطتها الخيرية والخدمات المقدمة، وتطبيقها لضوابط مالية وإدارية ورقابية مستمرة، مع استمرار الحاجة إلى المراجعة والتحديث الدوري لمواكبة أي تغييرات في الأنشطة أو البيئة التشغيلية.

ثامناً: التوصيات:

- مراجعة هذا التقييم وتحديثه مرة واحدة على الأقل سنوياً أو عند حدوث تغييرات جوهرية.
- الاستمرار في رفع مستوى الوعي لدى العاملين وأعضاء مجلس الإدارة والمتطوعين من خلال البرامج التدريبية.
- تعزيز إجراءات التحقق عند التعاقد مع الموردين والمنفذين والشركاء.
- الاستمرار في توثيق العمليات المالية والإدارية والاحتفاظ بسجلاتها.
- متابعة تنفيذ السياسات والإجراءات وإجراء التحسينات اللازمة عند الحاجة.

تاسعاً: الخلاصة:

تؤكد جمعية سقيا الأهلية التزامها بتطبيق أعلى معايير الحوكمة والامتثال، واتخاذ جميع التدابير المعقولة لمنع استغلال مواردها أو أنشطتها في أي ممارسات غير مشروعة، مع تبني نهج قائم على إدارة المخاطر والمراجعة المستمرة لضمان سلامة أعمالها وتحقيق أهدافها.